جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومي

سلسلة أوراق السياسات

فى

التخطيط والتنمية المستدامة

6

« سياسات توطين سلاسل التوريد في مصر: السياسات والبرامج بالتطبيق على سلسلة توريد الألبان ومنتجاتها »

د. على زين العابدين قاسم

مركز التخطيط والتنمية الزراعية

INP الإصدار رقم (٦) - سبتمبر ٢٠٢٠

جمهورية مصر العربية
معهد التخطيط القومي

رئيس المعهد
أ.د. علاء زهران

رقم الايداع : 2020/20114

ISBN: 978.977.6691.70.9

سلسلة أوراق السياسات
في
التخطيط والتنمية المستدامة رقم (6)

سياسات توطين سلاسل التوريد في مصر: السياسات والبرامج بالتطبيق على سلسلة توريد الألبان ومنتجاتها
تأليف/ علي زين العابدين قاسم

الطبعه الأولى: معهد التخطيط القومي
2020

تقاطع ش صلاح سالم مع ش الطيران – مدينة نصر – جمهورية مصر العربية – ص ب 11765

0222621151 – 0222634747

Salah Salem intersection with Al Tayran st, Nasr City, Cairo, Egypt

www.inp.edu.eg

الطباعة والتنفيذ

معهد التخطيط القومي

الآراء الواردة في هذه السلسلة تعبر عن رأي المؤلف ولا تعبر بالضرورة عن رأي المعهد.

حقوق الطبع والنشر محفوظة لمعهد التخطيط القومي، يحظر إعادة النشر أو النسخ أو الاقتباس بأي صورة إلا بإذن كتابي من معهد التخطيط القومي أو بالإشارة إلى المصدر.

سلسلة أوراق السياسات
في
التخطيط والتنمية المستدامة

تقديم

يتبنى معهد التخطيط القومي كبيت خبرة وطني، وكمركز فكر لجميع أجهزة ومؤسسات الدولة بصفة عامة ووزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية بصفة خاصة، إصدار هذه السلسلة من أوراق السياسات في مجالات التخطيط والتنمية المستدامة، كمبادرة علمية وعملية تهدف إلى دراسة القضايا الآنية والملحة التي تطرأ على الساحة في شتى المناحي، وتقييم آثارها وتداعياتها على الاقتصاد المصري، وذلك من خلال تحليل الأبعاد المختلفة للقضية محل الدراسة، وطرح بدائل للسياسات المختلفة، من قبل الخبراء والمتخصصين بغرض دعم صانعي السياسات ومتخذي القرارات.

أدت التطورات السريعة والمتلاحقة التي يشهدها العالم في المجالات التنموية المختلفة، السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والبيئية والثقافية وغيرها، إلى مزيد من التشبيك والتعقيد في عملية التنمية وتحقيق أهدافها، لذا يتطلب الأمر متابعة مستمرة لكافة التطورات الحادثة، ودراسة المستجدات أو المتغيرات على كافة المستويات العالمية والإقليمية والمحلية، والذي يستدعي بالضرورة إعادة النظر في قضايا التنمية المستدامة المختلفة وأولوياتها، ومن ثم قد تأتي الحاجة لإعادة صياغة الاستراتيجيات والسياسات التنموية بما يتناسب مع ما يفرضه الواقع الجديد المتغير على الدوام. وهو ما يمكن أن تقدمه السلسلة الحالية من أوراق السياسات.

ولا يفوتني في هذا المقام أن أتوجه بخالص الشكر والتقدير للأستاذة الدكتورة/ هالة السعيد وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية ورئيس مجلس إدارة المعهد وجميع أعضاء مجلس الإدارة، لدعمهم المستمر لكافة أنشطة ومنتجات المعهد العلمية، كما أتوجه بخالص الشكر والتقدير لجميع أعضاء الهيئة العلمية معدي أوراق هذه السلسلة، والتي تخضع للمراجعات والتدقيق من قبل المراكز العلمية المختصة بالمعهد، مع كل الأمل بغد مشرق يحمل كل الخير لمصرنا الغالية.

أ.د. علاء زهران

رئيس معهد التخطيط القومي

ملخص

يعيق توطين سلاسل التوريد في مصر عامةً: (1) نقص المعارف العلمية القابلة للتطبيق على نطاق صناعي Know how. (2) ارتفاع أسعار الطاقة التي تحد من القدرة على المنافسة دولياً مع المنتجات المماثلة الأرخص سعراً. (3) نقص المعلومات عن الحجم الحقيقي للأسواق الأمر الذي يحول دون اتخاذ القرار الاستثماري الرشيد. (4) الإجراءات البيروقراطية في العديد من المناطق الصناعية التي تمنع من جذب الاستثمارات الأجنبية الناقلة للتكنولوجيا. (5) انخفاض إنتاجية عنصر العمل ونقص العمالة المهرة. ويجب لتوطين سلاسل التوريد: (1) زيادة الإنفاق على البحث العلمي الصناعي. (2) خفض أسعار الطاقة. (3) تحسين جودة المعلومات والإحصاءات. (4) تحسين بيئة أداء الأعمال Doing business وفقاً للمؤشرات الدولية. (5) زيادة الإنفاق على التعليم الفني المهني (التجاري، والصناعي، والزراعي).

في عام 2018، مَثّل قطاع الألبان ومنتجاتها 20.76% من قيمة الإنتاج الحيواني، و11.98% من صافي قيمة الإنتاج الزراعي. وعلى الرغم من أهمية هذا القطاع، إلا أن الإنتاج من الألبان ومنتجاتها لا يكفي الاستهلاك المحلى، حيث بلغ إنتاج الألبان في مصر في ذات العام نحو 5.1 مليون طن فقط. كما قُدر العجز في الميزان التجاري للألبان ومنتجاتها بحوالي 336 مليون دولار عام 2019. لذا، اقترحت هذه الدراسة استراتيجية لتوطين سلاسل توريد الألبان تستهدف: (1) الوصول بإنتاج الألبان السنوي من الماشية التقليدية إلى 7.5 مليون طن بعد خمس سنوات، وإلى 11 مليون طن بعد عشر سنوات. (2) الوصول بإنتاج الألبان السنوي من الماشية الأجنبية إلى 1.8 مليون طن بعد خمس سنوات، وإلى 6.8 مليون طن بعد 10 سنوات. (3) تحقيق فائض في الميزان التجاري للألبان ومنتجاتها خلال عشر سنوات.

كما أوصت الدراسة بعدد من السياسات، هي: (1) تخفيض تكاليف استخدامات الطاقة. (2) خفض متوسط عدد الأميال التي تقطعها واردات الألبان ومنتجاتها إلى مصر. (3) خفض معامل تركيز دول توريد الألبان ومنتجاتها إلى مصر. (4) تخفيض التعريفة الجمركية لاستيراد الماشية الحلابة الأجنبية. (5) تخفيض التعريفة الجمركية لاستيراد معدات مراكز تجميع الألبان. (6) إعفاءات ضريبية لمشروعات إنتاج الجبن الجاف، ومنتجات الشرش، والمنفحة والبادئات الميكروبية، وتصنيع معدات الألبان. (7) تحمل الدولة جزءاً من تكاليف توصيل المرافق إلى المشروعات المذكورة في (6).

وأخيراً، دعت الدراسة إلى تشكيل لجنة عليا "لتوطين سلاسل توريد الألبان" تشرف على تنفيذ الاستراتيجية التي تتضمن برنامجين هما: (1) برنامج زيادة إنتاج الألبان وتحفيز الطلب على منتجات الألبان التقليدية. (2) برنامج توطين الجبن الجاف والنصف جاف وأهم الصناعات المغذية لصناعة الألبان ومنتجاتها.

المحتويات

1. **مقدمة**.....4

1.1. المنهجية ومصادر البيانات 6

2. سلسة توريد الألبان ومنتجاتها في مصر 8

2.1. توصيف سلسلة توريد الألبان ومنتجاتها.....8

2.2. الميزان التجارى للألبان ومنتجاتها 14

3. توطين سلاسل التوريد: التحديات والفرص والتهديدات.....18

3.1. أهم التحديات التي تواجه توطين الصناعة في مصر 18

3.2. فرص وتهديدات توطين سلاسل توريد الألبان ومنتجاتها في مصر 20

4. استراتيجية توطين سلسلة توريد الألبان ومنتجاتها في مصر: السياسات والبرامج 23

4.1. الأهداف الاستراتيجية لتوطين سلسلة توريد الألبان ومنتجاتها في مصر 24

4.2. الأهداف التكتيكية 24

4.3. السياسات 25

4.4. البرامج التنفيذية 25

ملاحق الدراسة 41

1. مقدمة

وفقاً لمعجم كامبريدج يُعرف التوطين Localization بأنه "عملية تنظيم شركة أو صناعة بحيث تتم أنشطتها الرئيسية في المناطق المحلية وليس على المستوى الوطني أو الدولي" (Cambridge English Dictionary, 2020). ومن المنظور التسويقي، يُعرف التوطين بأنه: "عملية جعل منتج أو خدمة أكثر ملاءمة لبلد أو منطقة معينة". وعرفت إحدى الدراسات التوطين بأنه الموقع المادي للمرافق والمؤسسات. وبشكل أكثر تحديدًا، يتعلق التوطين بموضع الموارد الإنتاجية (المسماة "التصنيع")، وموقع قاعدة الموردين (المسماة "المشتريات")، وموضع المستودعات والنقل (المسماة "اللوجستيات")، وكذلك موضع مراكز البحوث والتطوير ومدى التنسيق فيما بينها (Rickard,& Martin, 2020).

وقد بدأ فكر التوطين مع ظهور نظرية موقع الصناعات للاقتصادي الألماني ألفريد ويبر (Weber, 1929) حيث طور "ويبر" نظرية عامة للموقع الصناعي، تفترض أن الصناعة تتواجد حيث تكون تكاليف نقل المواد الخام والمنتج النهائي عند حدها الأدنى. وخص بالذكر حالتين خاصتين من النظرية. في إحداها يكون وزن المنتج النهائي أقل من وزن المادة الخام المستخدمة في صنع المنتج. وهذه هي حالة فقدان الوزن، وعندها من الأفضل أن يكون موقع الصناعة بالقرب من المادة الخام. وفى الحالة الثانية يكون المنتج أثقل من المواد الخام، وعادةً ما تكون هذه حالة بعض المواد الخام الموجودة في كل مكان مثل الماء الذي يتم دمجه في المنتج، وهذا ما يسمى حالة زيادة الوزن. ويفضل في الحالة الأخيرة أن يكون موقع الصناعة أقرب إلى السوق.

ومن المهم أن يكون التوطين تدريجياً، بحيث يتم جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية للشركات العالمية في مختلف الصناعات المُراد توطينها، مثل صناعة المركبات، ووسائل النقل الكهربائية، والإلكترونيات على سبيل المثال في حالة مصر. ثم يلي ذلك العمل على تطوير سلاسل التوريد المحلية المغذية لتلك الصناعات حتى يستطيع المكون المحلى أن يشكل السواد الأعظم من تلك المنتجات التي يتم إنتاجها داخل الدولة. وبعد ذلك، ستكون الفرص أكثر ملاءمة أمام ظهور منتجات محلية خالصة عالية التقنية. وعلى الرغم من ذلك، لا يعنى "توطين الصناعات" منع الاستيراد أو رفع تكلفته لأن في كل الصناعات هناك بنود من الضروري استيرادها لأن تكلفة استيرادها أقل من إنتاجها محلياً (البوابة، 2020).

وتنص رسالة وزارة التجارة والصناعة في مصر على: "نقل وتوطين التكنولوجيا وتبني المبادرات الابتكارية اللازمة لتطوير الصناعة المصرية وتقديم الدعم الفني ورفع الكفاءات الفنية وزيادة القيمة المضافة للمنتجات المحلية وبناء شبكة من العلاقات والقدرات الدولية" (وزارة التجارة والصناعة، 2020). كما تهتم رؤية مصر 2030 بتعميق المكون المحلى في السلع الصناعية والارتقاء في سلاسل القيمة، العمل على تحقيق الترابط والتكامل بين المناطق الصناعية والمناطق الحرة وسلاسل القيمة المحلية والإقليمية والعالمية (وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، 2016).

وقد أبدت رئاسة الجمهورية اهتماما بملف توطين الصناعة، والتوسع في الصناعات التي تحتاجها الأسواق المحلية، وتخفيض الاستيراد، والعمل على توطين التكنولوجيا (مباشر مصر، 2020). ومن مظاهر هذا الاهتمام الشروع في إطلاق الاستراتيجية القومية لتوطين صناعة المركبات والصناعات المغذية لها في مصر (الهيئة القومية للاستعلامات، 2020) مع التركيز على توطين وسائل النقل الكهربائية وعربات القطار (الشروق، 2020). وكذلك توطين صناعة البلازما اللازمة لاستخراج المشتقات الهامة والحيوية منها لاستخداماتها الطبية المتعددة (اليوم السابع، 2020-1).

وألقت أزمة كوفيد-19 بانعكاساتها على كفاءة سلاسل التوريد عامة، وعلى سلاسل توريد المستلزمات الطبية والغذاء على وجه الخصوص. وقد أصبح لتوطين الغذاء كحركة معاكسة للعولمة دور كبير في تعزيز استدامة النظم الغذائية في الاقتصادات المتقدمة. كما أن توطين الغذاء من شأنه إعادة تشكيل الروابط بين إنتاج الغذاء واستهلاكه، ومن ثم تقليل الأميال التي يقطعها الغذاء[1] للوصول إلى المستهلكين. ولتوطين الغذاء فوائد عديدة منها: تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية، وتوفير المزيد من فرص العمل في المناطق البعيدة عن العواصم، وزيادة إتاحة الغذاء في تلك المناطق، وتحسين جودة وسلامة الغذاء أيضاً من خلال قرب المنتج من الأسواق، ومن ثم فستقل الحاجة لوسائل حفظ الغذاء خاصةً المثير منها للجدل (Zhong, 2020).

وفى أغسطس من العام الحالي، 2020، وجه الرئيس عبد الفتاح السيسي بدعم المشروع القومي لإنشاء وتطوير مراكز تجميع الألبان على مستوى الجمهورية، بما يساهم في تكوين منظومة متكاملة تعظم من

[1] Food Miles.

إنتاج الألبان كماً ونوعاً وتتيح إقامة الصناعات الغذائية ذات الصلة (اليوم السابع، 2020-2). ويعد قطاع الألبان ومنتجاتها من أهم قطاعات الاقتصاد الزراعي المصري. حيث ساهم هذا القطاع بمفرده بنحو 20.76% من قيمة الإنتاج الحيواني، وحوالي 11.98% من صافي قيمة الإنتاج الزراعي المصري في العام المالي 2018/2017 (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2020). وعلى الرغم من هذا التميز، إلا أن العجز في الميزان التجاري للألبان ومنتجاتها قد بلغ نحو 336 مليون دولار عام 2019.

لذا، تستهدف هذه الدراسة بحث آليات وممكنات توطين سلاسل التوريد في مصر بالتطبيق على سلسلة توريد الألبان ومنتجاتها كدراسة حالة. حيث تم إجراء تحليل تفصيلي لسلسلة توريد الألبان ومنتجاتها في مصر، والوقوف على أهم التحديات التي تسببت في زيادة الواردات عن الصادرات، وبحث ما هي السياسات والبرامج التي يمكن اقتراحها لمساعدة صانعي القرار للاستفادة من قطاع تشير عديد من الدراسات (سليمان وجابر، 2008) أن لمصر فيه ميزة نسبية كأحد المصادر الرئيسية للبروتين الحيواني، ودعامة من دعائم الأمن الغذائي المصري.

1.1. المنهجية ومصادر البيانات:

استخدمت الدراسة بعض المقاييس الكمية مثل تحليل الاتجاه العام للسلاسل الزمنية، واختبارات الفروق بين المتوسطات (اختبار ت) لرصد التطور في الكميات المنتجة من الألبان ومنتجاتها، وكذلك الصادرات والواردات منها. ولقياس مدى تنافسية الألبان ومنتجاتها المصرية في أسواق التصدير، تم استخدام مؤشر الميزة النسبية الظاهرة[2] أو دليل بالاسا[3]، وهو دليل يستخدم في الاقتصاد الدولي لحساب الميزة النسبية المقارنة لدولة ما في أحد قطاعات المنتجات أو الخدمات من خلال تدفقاتها التجارية في هذا القطاع. حيث يتم حساب الميزة النسبية الظاهرة كما يلي:

$$RCA_{pct} = \frac{x_{pct}/X_{ct}}{x_{wpt}/X_{wt}} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$

[2] Revealed Comparative Advantage (RCA).
[3] Balassa Index.

حيث:

x_{pct} صادرات المنتج c بواسطة الدولة p عند الوقت t

X_{ct} الصادرات الكلية للدولة c عند الوقت t

x_{wpt} الصادرات الكلية للعالم من المنتج c عند الوقت t

X_{wt} الصادرات الكلية للعالم عند الوقت t

حيث تصبح الميزة النسبية ظاهرة لدولة ما في منتج معين إذا كانت قيمة RCA أكبر من 1. وإذا كانت قيمة RCA أقل من الوحدة، فيقال إن الدولة لديها عدم ميزة نسبية في هذه السلعة أو تلك الصناعة (Balassa, 1965).

كذلك تم الاعتماد على حسابات خريطة التجارة Trade Map المتعلقة بالترتيب العالمي للدول المصدرة والمستوردة، ومشاركة الدول في صادرات وواردات العالم من الألبان ومنتجاتها، والنمو في كميات وقيم الصادرات والواردات، وحسابات الموازين التجارية للمجموعات المختلفة من منتجات الألبان.

كما تم الاعتماد على حسابات خريطة التجارة Trade Map أيضاً، والخاصة بكلٍ من تركيز دول التوريد4، ومتوسط المسافة مع دول التوريد5. ويعتمد تركيز دول التوريد على مؤشر Herfindahl الذي يتم حسابه من خلال تربيع نصيب كل دولة في السوق المختارة، ثم يتم جمع الأرقام الناتجة.

$$H = \sum_{i-1}^{N} s_i^2 \qquad \text{.....(2)}$$

حيث S_i هي حصة البلد i في السوق، و N هي عدد البلدان. يتراوح مؤشر هرفندال من 1 / N إلى واحد.

كذلك فإن متوسط المسافة بين البلدان الموردة أو المستوردة لمنتج محدد تم حسابه – وفقاً لخريطة التجارة– كمتوسط مرجح للمسافة بين الدولة المختارة وجميع البلدان الشريكة مرجحًا بقيم التجارة.

[4] Concentration of supplying countries.
[5] Average distance of supplying countries

وقد اعتمدت الدراســـة على البيانات الثانوية التي تنشـــرها الوزارات والهيئات الحكومية، والمنظمات الإقليمية والدولية ذات الصـــلة بموضـــوع الدراســـة. وأخيراً، عمدت الدراســـة إلى مناقشـــة نتائجها الأولية مع عدد من المسئولين في الهيئات ذات الصلة مثل: مجلس الصناعة للتكنولوجيا والابتكار بوزارة الصناعة والتجارة ممثلاً في مركز تكنولوجيا الصـــناعات الغذائية، وجهاز تنمية المشـــروعات الصـــغيرة والمتوســـطة، وأكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا. وكذلك مديري جودة وإنتاج في مصانع ألبان كبرى.

2. سلسة توريد الألبان ومنتجاتها في مصر

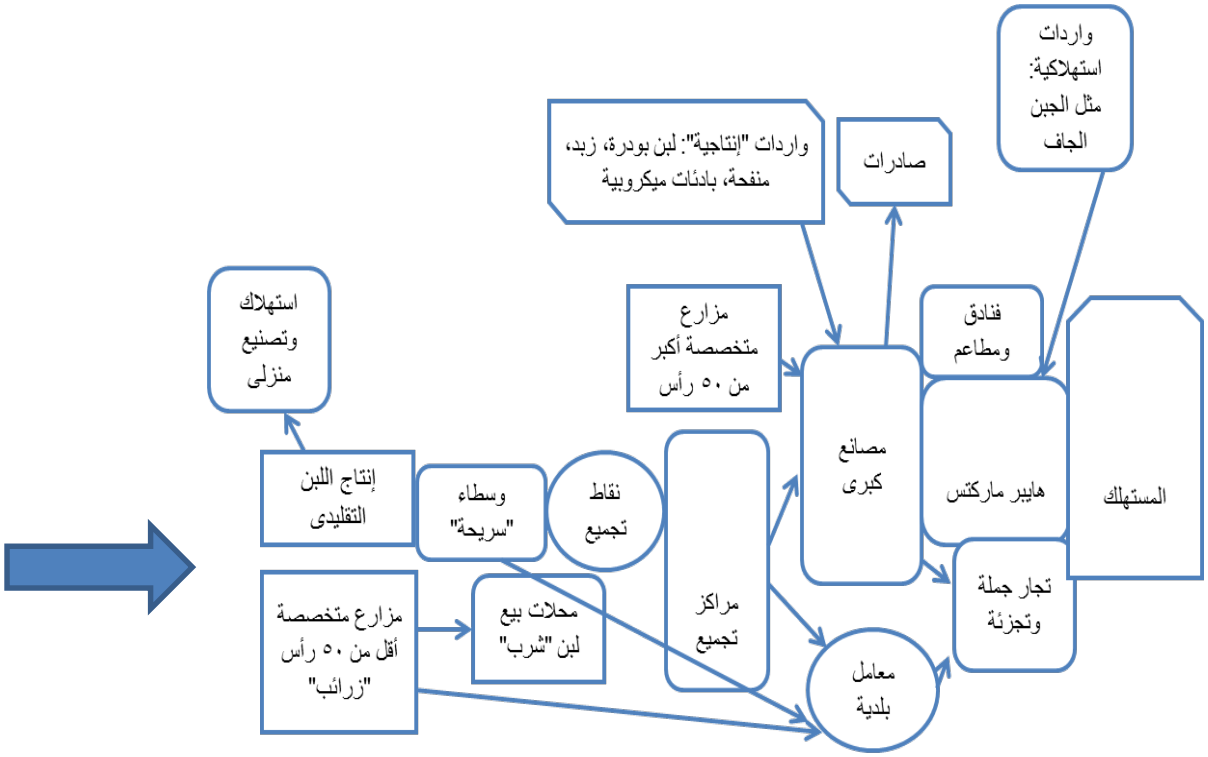

رسم توضيحي 1: سلسلة توريد الألبان ومنتجاتها في مصر. المصدر: الباحث

2.1. توصيف سلسلة توريد الألبان ومنتجاتها:

يتناول هذا الجزء، تحليل ســـلســـلة توريد الألبان ومنتجاتها من حيث: التوزيع الجغرافي لإنتاج الألبان، أنماط إنتاج الألبان، أنماط اســـتهلاك الألبان، التوزيع الجغرافي لتصـــنيع الألبان في مصـــر، تطور أعداد الماشـــية وكميات الألبان المنتجة، وتطور الصـــــادرات والواردات والمتاح للاســـــتهلاك من الألبان ومنتجاتها، وتطور الواردات من الألبان المجففة.

2.1.1. التوزيع الجغرافي لإنتاج الألبان

تقدر أعداد الماشية الحلابة الرئيسية (الأبقار والجاموس) في مصر في عام 2018 بحوالي 7.8 مليون رأس، منها 4.4 مليون رأس من الأبقار، ونحو 3.4 مليون رأس من الجاموس، تنتج نحو 5.1 مليون طن من الألبان، تساهم الأبقار بنحو 2.9 مليون طن منها، بينما يساهم الجاموس في إنتاج 2.2 مليون طن (وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، ديسمبر 2019).

ويتركز إنتاج الألبان في مصر من الأبقار والجاموس في الوجه البحري، حيث تنتج محافظات الوجه البحري حوالي 57% من إنتاج الألبان من الماشية الحلابة الرئيسية. بينما تُشارك محافظات مصر الوسطى ومصر العليا مجتمعة في إنتاج 36% من الألبان، ولا تساهم محافظات خارج الوادي إلا بنسبة ضئيلة لا تتجاوز 7% من الإنتاج. وتعد محافظة البحيرة الأولى على مستوى الجمهورية في إنتاج ألبان الأبقار والجاموس، وتنتج بمفردها 15% من الإنتاج. وتساهم تسع محافظات أخرى بالإضافة إلى البحيرة في إنتاج ما يقرب من 72% من إنتاج الألبان من الأبقار والجاموس في مصر، منها أربع محافظات في الوجه البحري، هي: المنوفية والشرقية والغربية والدقهلية، وثلاث محافظات في صعيد مصر، هي: الفيوم وبنى سويف والمنيا، بينما لم تتواجد سوى النوبارية من خارج الوادي في قائمة التميز لإنتاج الألبان من الماشية الحلابة الرئيسية (وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، ديسمبر 2019).

2.1.2. أنماط إنتاج الألبان

ويعتمد إنتاج الألبان في مصر بصفة أساسية على القطاع التقليدي الذي ينتج الألبان في المنازل الريفية في الوجهين البحري والقبلي (96.7% من الماشية الحلابة الرئيسية). أما مزارع إنتاج الألبان المتخصصة، فقد بلغ عددها عام 2018 نحو 6173 مزرعة، تنتج حوالي 0.87 مليون طن تمثل نحو 17% من إنتاج الألبان في مصر. ولا تحوز تلك المزارع المتخصصة إلا على نحو 259 ألف رأس من الأبقار والجاموس، تمثل فقط 3.3% من الماشية الحلابة الرئيسية. ولربما دل ذلك على الارتفاع النسبي في إنتاجية الماشية الحلابة في المزارع المتخصصة مقارنةً بالقطاع التقليدي. ويبلغ متوسط إنتاج الرأس من الأبقار الخليطة، والجاموس المصري، والأبقار البلدية في المزارع المتخصصة نحو 2، 1.7، 1 طن سنوياً على الترتيب، بينما تتميز رأس الماشية من الأبقار الأجنبية بإنتاجية مرتفعة نسبياً تبلغ نحو 6 طن/ سنة في المتوسط (وزارة الزراعة

واستصلاح الأراضي، ديسمبر 2019). وتمتاز المزارع المتخصصة بتوفير العلائق المتوازنة –نسبياً–، والتي تعتمد على الأعلاف الجافة غالباً جنباً إلى جنب مع العلائق الخضـراء – في حال توفر الأخيرة–، في حين يعاني القطاع التقليدي من التناقص المستمر في المساحة المزروعة من الأعلاف الخضراء التي بلغت نحو 761 ألف هكتار عام 2016 مقارنة بما يقرب من 1140 ألف هكتار عام 2007 (منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، 2020).

وتقع 76% من مزارع الألبان المتخصصة في الوجه البحري ومصر الوسطى، بينما تقع النسبة الباقية خارج الوادي وفى مصـر العليا (شكل توضيحي رقم (2)). وتمثل مزارع الألبان التي تحوز على 10 إلى أقل من 25 رأس ما يقرب من نصف أعداد مزارع الألبان المتخصصة (46%)، بينما تمثل تلك المزارع التي تحوز على عدد رؤوس من 25 إلى أقل من 50 رأس نحو 29%، أما المزارع التي تحوز على 50 رأس فأكثر فتمثل فقط 25% من مزارع إنتاج الألبان المتخصصة في مصر. كما تمثل الأبقار الأجنبية ما يقرب من ثلث أعداد الرؤوس بتلك المزارع (32.1%)، تليها الأبقار الخليطة والجاموس بنسب متساوية تبلغ 26.7% لكلٍ منهما، بينما تمثل الأبقار البلدية الخالصة حوالي 14.5% من الماشية في مزارع إنتاج الألبان المتخصصة (وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، ديسمبر 2019).

وتقع حوالي 33% من المزارع المتخصصة في إنتاج الألبان في النوبارية، والإسكندرية، والفيوم. بينما تقع أكثر من 40% من تلك المزارع في سبع محافظات أخرى، هي: الشرقية، الغربية، السويس، الجيزة، الأقصر، القليوبية، الدقهلية.

رسم توضيحي 2: التوزيع الجغرافى لمزارع إنتاج الألبان المتخصصة من الأبقار والجاموس عام 2018

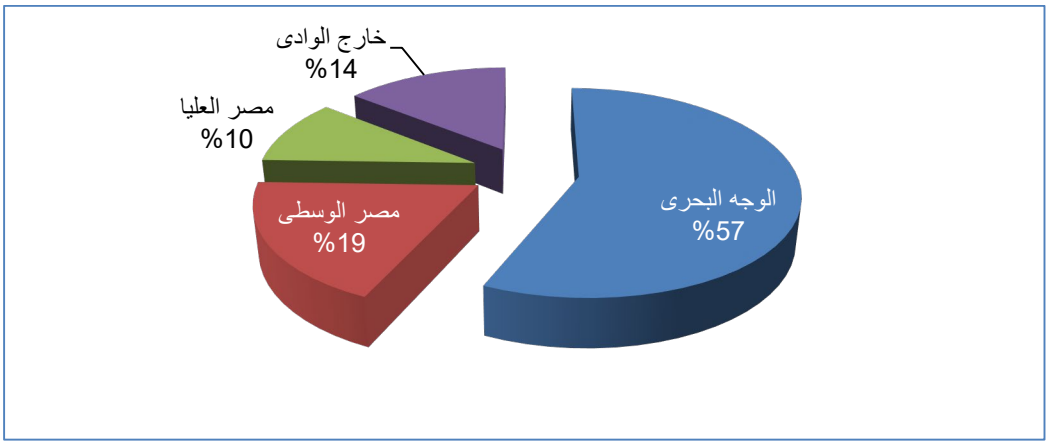

2.1.3. أنماط استهلاك الألبان

وعلى مستوى الاستهلاك، يُقدر استهلاك الألبان من قبل الوحدات المعيشية المنتجة له في القطاع التقليدي بنحو 40% إما في صورة ألبان سائلة أو مصنعة تصنيعاً منزلياً، ويتضمن ذلك أيضاً رضاعة العجول الصغيرة. في حين يتوجه للتصنيع ما يقرب من 60% من إنتاج الألبان فقط (عبد الجليل، 2020). وتُقدر وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي أعداد مصانع اللبن المحفوظ، والزبادي، والجبن الأبيض في مصر عام 2018 بنحو 26، 73، 1163 مصنعاً على الترتيب (وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، نوفمبر 2020). بينما تُقدر غرفة الصناعات الغذائية باتحاد الصناعات المصرية إجمالي أعداد مصانع الألبان بنحو 300 مصنعاً –رسمياً–، وحوالي 5000 معمل لإنتاج الألبان صغير السعة (عبد الجليل، 2020).

ويمثل إنتاج الجبن الركيزة الأساسية لصناعة الألبان في مصر، حيث تستقبل مصانع إنتاج الجبن الأبيض، واللبن المجفف، والجبن الجاف حوالي 750، 650، 80 ألف طن من اللبن الخام سنوياً (عبد الجليل، 2020)، في حين تُقدر وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي كميات اللبن الخام التي استقبلتها مصانع الجبن الأبيض عام 2018 بنحو 408 ألف طن، أنتجت 111.7 ألف طن من الجبن الأبيض. كما قدرت وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي أيضاً كميات الألبان الخام التي تم توريدها إلى مصانع اللبن المحفوظ، والزبادي بنحو 130، 23 ألف طن على الترتيب في ذات العام (وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، نوفمبر 2020).

2.1.4. التوزيع الجغرافي لتصنيع الألبان في مصر

يتضح من الشكل التوضيحي رقم (3) أن ما يقرب من 50% من إنتاج الجبن يتم تصنيعه في ثلاث محافظات فقط، هي: الدقهلية، الإسكندرية، دمياط. وربما يرجع استيطان مصانع الجبن الأبيض لمحافظتي الإسكندرية ودمياط على الرغم من ندرة المادة الخام الرئيسية –اللبن الخام–، إلى أنهما محافظتان لهما موانئ رئيسية، ومن جهةٍ أخرى، فهما محافظتان لهما جوار قريب "لأحواض" لبن رئيسة تتمثل في محافظتي البحيرة، والدقهلية على الترتيب. والجدير بالذكر أن محافظتا الإسكندرية ودمياط يتميزا كذلك بوجود منطقتين صناعيتين يعمل بهما مصانع ألبان كبرى، هما: برج العرب، ودمياط الجديدة.